المطاوعة وتأصيلها في العربية

أ. د. خولة محمود فيصل
جامعة تكريت / كلية التربية
قسم اللغة العربية

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

١ـ المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سينا محمدّ وعلى آله وصبحه أجمعين، وبعد:

فإن الصرفِ هو العلم الذي يعُرف به صياغة أبنية الكلمات وأحوالها وما يعرض لها ممّا ليس بأعراب ولا بناءاً[١] وكانت الأفعال المتصّرفة لها النصيب الأكبر من الدرس الصرفي، لذا نجد انفرد كتبٍ كثيرة مختصّةٍ في تصريف الأفعال، وما من كتابٍ من هذه الكتب المختصّة إلاً وهو يذكر(المطاوعة)، إمّا ضمناً في مواضيع الزيادة ومعانيها[٢]، وإمّا يذكرها منفردةً في باب خاصّ بها[٣] ومثار هذه المسألة هو ما ذكره الدكتور مصطفى جواد في مؤلَّفهِ((المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية))، عندما تحّدث فيه عن مشكلات –كثيرة–حَسْبَ رأيه–في الصرف وغيره، وذكر أنّ من المشكلات الصرفية هي(المطاوعة)، فقال: ((وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يردونها وما فتئت الكتب الصرفية وغيرها تنقلها وهي(المطاوعة)) التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف سنة))[٤]، ثمّ أطردّ يذكر كلامَ النحاة والصرفيين وأدلتهم، إلى أن قال: ((والصحيح أنّهُ ليس في اللغة العربية أوزانٌ للمطاوعة، ولا أثر للمطاوعة في الأوزان التي ذكروها، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير، ونحن لم نجد عربيًّا فصحيحاً استعمل في كلامه جملة((كسرت العود فانكسر)) ولاأمثالها))[٥]، ثمّ بينّ وجهة نظر في المسائل التي أطلقوا عليها مصطلح (المطاوعة) بقوله: ((فهي في الحقيقية لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج))[٦].

وأنا في هذا البحث أحاول الوقوف على أدّلة إثبات هذه الظاهرة في العربية ولست ضد الراي ومن قال به، ولكن قد يكون في الرأي مايثير مثل قول الدكتور: ((ظرفة عجيبة!!))خصوصاً عندما نعرف ان معنى الخرافة هو: ((الحديث المُسْتَملحُ من الكذب))[٧]، فليس ذلك ممّا يليق بالعلماء الذين تراتروا في نقل وبحث هذه المسألة، وان كان هنا رأي فهو قابل للمناقشة وفق الطرق العلمية المعروفة، لذا سأذكر مفهوم المطاوعة عند العلماء، ومعنى المصطلح والمفهوم، وتأصيل المسألة عند المتقدّمين، وشواهدها في القران الكريم، مع ذكر الصيغ التي استقّر عليها المحدثون، والتطرّق للقرارات الخاصة بها والصادرة من المجمع العلمي في القاهرة، ومن الله التوفيق

٢ـ مفهوم المطاوعة:

أولاً: المطاوعة لغةً:

هي ((الموافقة...وتطاوَع للأمر وتطَوّع به وتطوَّعه: تَكلّف استطاعَتهُ))[٨]، وتأتي بمعنى الانقياد واللين والمضّي للأمر[٩]، وجاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ (المائدة اية٣٠)، قال الراغب(ت٥٠٢هـ) في المعنى: ((أسمحت له قرينته وانقادة له وَسَوّلتْ))[١٠]، وقُرِءتْ: ﴿ فَطَاوَعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾[١١].

ومَيّز ابن فارس(ت٣٩٥هـ) بين الطاعة والمطاوعة فقال: ((إذا مضى لأمره فقد أطاعه إطاعة ، وإذا وافقه فقد طاوعه))[١٢].

ثانياً: – المطاوعة في الاصطلاح:

عَرّفها السرافي(ت٣٦٨هـ) في شرحه لكتاب سيبويه بقوله((ومعنى قولنا (مطاوعة) أنّ المفعول به لم يمتنع ممّا رامه الفاعل))[١٣] وَفرّق بين المتنع وغير المتنع بقوله: ((ألا تر أنّك تقول فيما امتنع ممّا رمته: دفعتهُ فَلم يندفعُ، وكسرْته فلم ينكسر، أي أوردت أسباب الكسر فَلمْ تؤثّر))[١٤].

وَعّرفها الرضي الاسترابازي(ت هـ) بقوله: ((المطاوعة في اصطلاحهم: التأثُّر وقبول أثر الفعل سواء أكان التأثر متعدّياً نحو عَلّمتُه الفِقه فَتعَلَّمَه، أي قَبل التّعليمَ، فالتّعليمُ تأثيرُ والتعّلُّمُ تأثّرٌ وقبولٌ لذلك الأثرِ وهو متعُدٍّ كما ترى، أم كان لازماً نحو: كسرتُه فانكسر، أي تأثّرَ بالكَسْر... وإنّما قيل لمِثله(مطاوع) لأنّه قبِل الاثر، فكأنّه طاوَعَهُ ولم يمتنع عليه، فالمطاوعة في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: باعدتُ زيداً فتباعد المطاوِع هو (زيد)، لكنّهم سّموا فعله المسند إليه مطاوعاً، مجازاً))[١٥].

وَعَرَّفها الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) بأنّها: ((حصول اثر عن تَعّلق الفعل المتّعدي بمفعوله، نحو: كسرتُ الإناءَ فتكسّر، فيكون(تكَسَّر) مطاوعاً أي موافقاً لفاعل الفعل المتعدي، وهو(كَسرْتُ)، لكنّه يقال لفعل يدلّ عليه: مُطاوَع، بفتح الواو، تسميةً للشيء باسم مُتعلقه))[١٦].

وبين الملازمة والتعدّي والاثر وقبوله بقول الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: ((وليس المراد من المطاوعة أن يصير الفعل لازماً، لانها تكون مع الفعل المتعدي نحو عّلمته النحو فَتعلّمه، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثرّ وقبول أثر الفعل سواء كان التأثرّ متعدياً نحو: علّمته النحو فتعلّمه، أي قبِل التعليم، فالتعليم تأثيّر، والتعليّم تأثر وقبولٌ لذلك الاثر وهو متعِدّ، ام كان لازماً نحو: كسرت الإناء فانكسر))[١٧].

٣ـ المطاوعة عند المتقدّمين:

أستعرض هنا قسمٌ من آراء أهل اللغة المقدمين– من النحاة– في مفهوم(المطاوعة)، لنرى ما هي اقوالهم وآراؤهم وأدلتُهم في قضيّة المطاوعة، وكما يأتي:

أولاً: المطاوعة عند سيبويه ت١٨٠هـ:

أفْرد سيبويه في كتابه باباً خاصاً للمطاوعة، سمّاه: ((باب ما طاوعَ الذي فعلهُ على(فَعَل) وهو يكون على (انفعل) و(افتعل)))[١٨]، ذكر في هذا الباب صيغ المطاوعة الاتية:

– فعْلتُه فانفعل، مثل: كِسَرتُه فأنكَسَر، صَرَفْتُه فانصَرفْ.

– أفعْلتهُ ففعل، مثل: أدخلتُه فَدخل.

– فَعّلتُه فَتَفَعّل، مثل: كَسَّرْتُه فتكَسَّر، غشّيته فتعشى.

– فاعلتْه فتفاعل، مثل: ناولته فتناول.

– فَعْلَلْته فتفعلل، مثل: دحْرجْتُه فَتَدحرج[١٩].

وذكر سيبويه هذه الامثلة بطريقة توحي بأنّها قياسية، لكن هناك اشارات في عباراته تدل على السماع، وما كان منها قياسياً فهو على أصلٍ سماعي، من ذلك قوله: ((وربما استغني عن(انفعل) في هذا الباب فَلم يُستعمل، وذلك قولهم، طَرَدتُه فذهب، ولايقولون: فانطرد، ولافاطّرد، يعني أنَّهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره، إذ كان في معناه))[٢٠]

فهذا نصٌّ صريح بأنّ هذا سماعيٌ في الاستعمال، وقد خالف القياس المشهور، ولذا أشار أليه سيبويه، ولو لم يكن ذلك سماعّياً لما خرج سيبويه بهذا القول، وفي عبارته((وربّما استغني عن (انفعل) في هذا الباب فَلمْ يُستّعمل))دلالة على استعمالهم لغير هذه الصيغة في المطاوعة وإلاّ اشار اليها.

وشاهدٌ آخر على السماع وهو يتحدّث عن النسبة في(تَقبّس) و (تنزَّر) بأنه يجري مجرى ((كسَّرته فتكسّر)، فهذا مسموع قد قاسه وتأوّله على المطاوعة، لذا صَرّح بعبارة السماع بقوله: ((كما قالوا: نَزّرهم فَتَنزّوا))[٢١].

ثانياً: المطاوعة عند المبرِّد ت٢٨٥هـ:

ذكر المبّرد في باب ((معرفة الأفعال: أصولها وزوائدها))[٢٢] مسائل من المطاوعة، منها:

أ– في (يَنْفَعل): قال المبرّد: ((يكون على ضربين: فاحدهما: أن يكون لما طاوع الفاعل، وهو أن يرومه الفاعلُ فَيبلغ منه حاجتهٌ وذلك قولك: كَسرته فانكسر، وقطعتهُ فانقطع))[٢٣].

ب– في (تفعّل): ذكر أنّه يكون على ضربين: أحدهما للمطاوعة من (فَعّل)، فلا يتعدّى نحو قولك: قطعته فتقطع، وكَسَّرتهُ فتكسّر، فهذا للمطاعة[٢٤].

ج– في(تفَاعَل): ذكر أنهّ يكون على ضربين، أحدهما للمطاعة، وذلك نحو: ناولتهُ فتناول[٢٥].

وَميّز المبّرد بين ما هو مطاوِع حقيقة وما كان قد أثَّر فيه فعل الفاعل، فقال وهو يتحدث عن صيغة(تفاعل) للمطاوعة: ((وذلك نحو: ناولته فتناول، وليس كقولك كسَّرته فانكسر، لأنك لم تخبر في قولك: (انكسر) بفعلٍ منه على الحقيقية، وأنت اذا قلتَ: قدّمتهُ فتقدَّم، وناولته فتناول، تخبر أنه قد فَعل على الحقيقة ما أدرت منه، فإنّما هذا كقولك: أدخلته فدخل))[٢٦]

فهذا التفصيل يوّضح مدى فهمهم للمسألة وجزئياتها، فهم يُفّرقون بين حقيقة المطاوعة ومجازها، وبين الثاثير والتأثر الحسيّ والفعلي.

ثالثاً: المطاوعة عند ابن قتيبة ت٢٧٦هـ:

ذكر ابن قتيبة في كتابه (أدب الكتاتب) أبواباً ذكر فيها المطاوعة، منها:

أ- باب (أفعلته ففَعَل)، قال: ((تقول: أدخلته فَدَخل، واخرجتُه فخرج، وأجلسته فجلس...هذا القياس، وقد جاء في هذا (انفعل وافْتَعل)، وقال الكُميت:

ولايَدِي في حَميتِ السَّكْنِ تَندخِلُ.

وقال آخر[وهو الفرزدق][٢٧]

وَأبي الّذي وَرَدَ الكُلابَ مُسَوَّماً بالخيلِ تَحتْ عَجَاجِها المُنْجالِ

والقياس (تدخلُ) و(الجائلِ)[٢٨].

فهنا يميّز ابن قتيبة بين ما كان قياسياً وبين ما جاء مخالفاً للقياس سماعاً.

ب- باب (فَعْلتُه فانْفَعَل، وافتَعَل): ذكر في هذا الباب أنّ ممّا يأتي على(انَفَعل): حَسَرْتُه فانحسر، وصرفته فانصرف، وممّا ياتي على(افتعل): عزلته فاعتزل، وردَدْته فارتَدَّ[٢٩].

رابعاً: – المطاوعة عند السيرافي ت٣٦٨هـ:

وَضّح السيرافي مفهوم المطاوعة في شرحه سيبويه، وذكرنا تعريف للمطاوعة، وممّا بيَّنَه ما يأتي:

أ– في (أفعلت)، قال((وأمّا(أفعلتُ الشيء)، فطاوعه هو الفِعل الذي دَخَل عليه(أفعَلتْ)، كقولك: أدخلتُه فَدخَل، وأخرجتهُ فخرجَ.

ب– غير أنّ الاصل في قولك: قَطعْتُه فقطع، قطعتُ الأصل وانقطع فرعه المطاوِع، وقوله: أدخلته فَدَخل، الأصل: دَخَل، وقولك: أدخلته، أي صَّيرته داخِلاً))[٣٠].

فيظهر من ذلك أنّهم يميّزون ويتابعون الفعل وأثَرَه وحدوث الحدث، وهل مضى الأثر أم لا؟.

ج– في (تَفَعْلل)، عند شرحه لمثال سيبويه ((معدَدته فتعدّد))، قال: ((... ومعنى معَدَدته: حملته على الخشونة والصلابة، قال الشاعر:

رَبَّيْتُهُ حتّى إذا تَمَعْدَدَا

وآضَ نَهْداً كالحصان أجرَدَا

كان جزائي بالعَصَا أنْ أجْلَدا[٣١]

ج– وفي (تَفَعَّل)، عند شرحه معنى ((تتَمَّمَ وَتَقَيَّسَ..))، قال: ((ومعنى تقيَّس انتسب إلى قيس، وَتَتمَّ أنتَسبَ إلى تَميم، وتَنزَّر انتسب إلى نزار، قال ذو الّرمة:

إذا ما تمَضَّرْنا فَما الناسُ غيُرنا ونضْعِفُ إضعافاً ولم نَتمضَّر

أي انتسبنا إلى مُضَر))[٣٢].

ملاحظة: ذكر الدكتور محمد عبد الخالق عضية في كتابه(دراسات لاسلوب القران الكريم) باب المطاوعة أن، الرضي يرى أنّ زيادات صيغ الافعال بابها السمَّاع، فيحتاج في كلّ بابٍ إلى سماع استعمال اللفظ المعيّن، وكذا استعماله في المعنى المعيّن فقد [٣٣] قال الرضي في شرح الشافية: ((وليست هذه الزيادات قياساً مطّرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف: أظرف، وفي

نَصَر: أنصَرَ...بل يحتاج في كّل بابٍ إلى سماع اللفظ المعّين، وكذلك استعماله في المعنى المعّين...))[٣٤].

٤ـ المطاوعة في القران الكريم:

أولآ: ذهَبَ قسمٌ من المفسرين في تفسير صِيغٍ من القران الكريم على المطاوعة نذكر طائفة منها:

أ– في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ البقرة: الاية ١٦.

قال أبو حيان(ت٧٤٥هـ): ((المهتدي: اسم فاعل من اهتدى، وافتعل فيه للمطاوعة، هديته فاهتدى، نحو، سويته فاستوى، وغممته فاغتمّ))[٣٥].

وانكر أو حيانّ ان تكون (افتعل)للمطاوعة مبنيةّ لـلاّزم، وقال: ((ولا تكون(افتعل) للمطاوعة إلاّ من الفعل المتعّدي، وقد وهم أنها تكون من اللازم، وأنّ ذلك قليلٌ فيها، مستدّلاً بقول الشاعر:

حَتّى إذا اشتالَ سهيلٌ في السَّحَر كَشِعْلَةِ القابِس ترمي بالشَّرَر

لأنّ (أفتعل) في البيت بمعنى (فَعلَ)، تقول شالَ يشول، واشتالَ يشتال بمعنى واحد، ولاتتعقّل المطاوعة، إلاّ بأن يكون المطاوع متعّدياً))[٣٦].

ب– في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ (البقرة الاية: ٢٦٦).

قال أبو حيّان: ((هذا فعلٌ مطاوعٌ لأحَرق، كأنّه قيل: فيه نأر احرقتها فاحترقت، كقوله أنصفْته فانتصف، وأوقدته فاتقْد، وهذه المطاوعة هي انفعال في المفعول يكون له قابلّية للواقع به، فيتاثّر له))[٣٧]

ج– قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْاْ إِلَى مَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلاَلُهُ﴾ (النحل: الاية: ٤٨).

قال أبو حيانّ: ((تفيّأ من باب المطاوعة))[٣٨]

د– قوله تعالى: ﴿ فَقَدِ اهْتَدَواْ ﴾ البقرة الاية ١٣٧

قال البقاعي: ((وعبّر بفعل المطاوعة لكون الايمان مع ظهوره بظهور دلائله موافقاً للفطرة الاولى..))[٣٩].

هـ- قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ ﴾(ق الاية ٤٤).

قال البقاعي: ((وعَبّر بفعل المطاوعة لاقتضاء الحال له،، وحذف تاء المطاوعة اشارة إلى سهولة الفعل وسرعته))[٤٠].

و- قوله تعالى: ﴿ لِيَزْدَادُوا﴾(آل عمران الاية ١٧٨).

قال ابن عادل: ((ولكنّه بالافتعال ينقص أبداً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل بنائه على(أفتعل)للمطاوعة متعدّياً لواحدٍ، صار قاصراً بعد المطاوعة نحو: مدَدتُ الحبلَ فامتَدَّ..))[٤١]

ز- قوله تعالى: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾الاسراء الاية ١٦.

قال ابن عادل: ((وهو من باب المطاعة: أمرهم الله، فأتمروا))[٤٢].

وقول ابن عادل هنا فيه نظر، لأنّ الله سبحانه وتعالى لايأمر بالفسق ولابالفحشاء، وللمفسرين أقوالُ في هذه الاية، فيها: أن الله أمرهم بالطاعة ففسقوا ولم يطيعوا الله، ومنها: أن الله: أمَّرهم فيها، أي جعلهم أمراء ففسقوا[٤٣].. والله اعلم.

ج- قوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾البقرة الاية ٢٨٦

قال ابن عاشور: ((وأتُبدئ أوّلاً بالمشهور الكثير، ثمّ اعيد بالمطاوعة، وقد تكون في اختيار الفعل الذي أصله دالٌّ على المطاوعة اشارة إلى أنّ الشرور التي يامر بها الانسان، فتأمر النفس فتطاوعه...))[٤٤].

ثانياً: أحصائيات دراسة المطاوعة في القران الكريم

قَدّم الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة (رحمه الله) أحصائيات رائعة عن استعمالات المطاوعة في القران الكريم، أذكر منها:

أ–من معاني(انفعل): قال: ((اتفعل) لايكون إلاّ لازماً، وهو في الاغلب مطاوع(فَعَلَ) وكذلك جاء في القران))[٤٥].

ومن أمثله المطاوعة له: (انبجست)، (ينبغي)(انسلخ)، (تَنشَقُّ) (انصرفوا)، (فانفجرت)(انفطرت)، (فأنغلق)، (فتنقلبوا)[٤٦].

ب– من معاني (افتعل): قال: (جاءت(افتعل)للمطاوعة كانفعل في افعال كثيرة في القران الكريم: أزداد، تستترون، يلتفت، امتلأ، انتشرت، اهتدى، اهتزّ، وجاء لمطاوعة(أفعل) في احترق))[٤٧].

ج– من معاني (تفاعل): قال: ((جاءت(تفاعل)دالةً على المطاوعة: فتعاطئ، توارى))[٤٨].

وفي كلّ ما يذكره يستدل بأقوال المفسرين واهل اللغة.

٥ـ أوزان المطاوعة:

ذكر الدكتور محمّد عضيمة صيغ المطاوعة، وسأذكرها مختصرة للايضاح والتبيان، وهي:

١– انفعل: من الثلاثي مثل: قطعة فانقطع.

٢– فَعل: أدخلته الدار فدخل.

٣– فُعِل: مطاوِع فَعل: جَدعه فجدع.

٤– فَعِل: نحو البسته فَلبِس.

٥– استفعلَ: احكمته فاستحكم.

٦– تفاعل: ناولته فتناول.

٧– تَفعّل: من(فَعّل): جدَّعته فتجرّع، قيّستُه فتقيسَّ(نسبته إلى قيس).

٨– أفعل: من (فَعَّل)، فَطَّرته فأفطر(وهو قليل).

٩– فَعَل(من استفعل): استعملته فأعلمني.

١٠- أفعل(من استفعل): استنطقته فنطق.

١١- تفعلل(من الرباعي المجّرد): دحرجته فتحرج[٤٩].

الخاتمة

استعرضت في هذا البحث مفهوم المطاوعة عند أهل الاختصاص من علماء العربيةّ، وتبينّ أنّ العرب استعملت هذا الأسلوب وكانت تقصد ذلك المفهوم، وليس الامر زيادة كلامٍ أو إدخال حشوٍ، فإنّ أمام المختصيّن معانٍ تحتاج إلى زيادة ايضاح والمتقدّمون أخذوا هذه المصطلحات من مفاهيم العرب لكلامهما، وتَمّ تخريج الكثير من النصوص القرانية على هذا الاسلوب، ولو كانت هذه القضية مشكوكاً فيها لاعترض أحدُ النحاة او علماء اللغة عليها مثل اعتراضهم على الجوار في قول القائل: ((هذا حُجرُ ضبٍّ خربٍ)، ولكن هذا المفهوم مرّ عبر الاجيال التي هي اعلم بقاصد كلامها من هذا الجيل وهم مُقِروّن بمفهوم المطاوعة دون اعتراض، نعم من الممكن الاعتراض على بعض طرق التوجيه وكيفية فهم المعنى بايجاد الدليل، لكن القول بأنها(خرافة) فالذي يظهر أنّ المطاوعة ابعد من ان توصف بذلك، والله أعلم.

واخر دعوانا ان الحمدُ لله ربّ العالمين وصلىّ الله على سيدنا محّمدٍ وعلى آله وصحبه اجمعين

الهوامش

١- ينظر: المغني في تصريف الأفعال: عضيمة ص٣٨.

٢- ينظر مثلاً: دروس التصريف: محمد محي الدين، ص ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٣.

٣- ينظر مثلاً: كتاب سيبويه ٦٥/٤، والمغني في تصريف الافعال، ص١٥٨.

٤- المباحث اللغوية في العراق: د.مصطفى جواد، ص١٧.

٥- م.ن. ص١٩.

٦- م.ن. ص١٩.

٧- لسان العرب لابن منظور، (خرف)، ٧١/٤.

٨- م.ن (طوع): ٨/٢٢٠، ٢٢١.

٩- ينظر: م.ن: ٨/٢١٩.

١٠- المفردات، ص٢٢٧.

١١- ينظر اعراب القران للنحاس ت٣٣٨هـ، ص٢٣٠.

١٢- المصباح المنير، الفيومي، (طوع) ص٢٢٧.

١٣- شرح كتاب سيبويه، السيرافي ٤٠/٤٤٥.

١٤- م.ن ٤/٤٤٥.

١٥- شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ١٠٣.

١٦- التعريفات للجرجاني ص: ١٧٧.

١٧- المغني في تصريف الافعال(عضيمة)، ١٥٩.

١٨- كتاب سيبويه، ٤/٦٥.

١٩- ينظر م.ن، ٤/٦٥، ٦٦.

٢٠- م.ن ٤/٦٦.

٢١- م.ن، ٤/٦٦.

٢٢- ينظر المقتضب للمبرّد ١/١١٠-١١٧.

٢٣- ينظر: م.ن، ١/١١٤.

٢٤- ينظر: م.ن، ٤/١١٦

٢٥- ينظر: م.ن، ٤/١١٦

٢٦- ينظر: م.ن، ٤/١١٦

٢٧- ديوان الفرزدق، ص ٥٦٠ والمنجال: المنفعل من الجولان.

٢٨- ادب الكتاب لابن قتيبة، ص٢٦٢، ٢٦٣.

٢٩- ينظر: م.ن، ص٢٦٣.

٣٠- شرح السيرافي(شرح كتاب سيبويه)، ٤٤٦/٤.(ولم بذر اسمه وكذلك محقق الكتاب)

٣١- ينظر: م.ن، ٤٤٦/٤.

٣٢- م.ن ٤٤٦/٤.

٣٣- ينظر دراسات لاسلوب القران الكريم، دعضيمة مج ٧٢/٤.

٣٤- شرح الشافية للرضي ٨٤/١.

٣٥- البحر المحيط لابي حيّان الاندلسي، ٦٦/١.(لم يذك اسم الشاعر)

٣٦- م.ن، ٦٦/١.

٣٧- البحر المحيط ٥٨/٣.

٣٨- م.ن ٢٤١/٧.

٣٩- نظم الدرر للبقاعي، ١٩٥/١.

٤٠- م.ن ١٩٢/٨.

٤١- تفسير ابن عادل، ٤٥١/٤.

٤٢- م.ن، ١٠/ ٢٥٩.

٤٣- ينظر نظم الدرر: ٥٢/٥، والبحر المحيط: ٧: ٣٣٥.

٤٤- التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٠/٣.

٤٥- دراسات لاسلوب القران الكريم ٣٩٢/٤.

٤٦- ينظر م.ن، ٣٩٣/٤، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦.

٤٧- م.ن ٣٩٩/٤.

٤٨- م.ن ٤٨٦/٤.

٤٩- ينظر المغني في تصريف الافعال، ص١٦٠- ١٦٢.

قائمة المصادر

١- أدب الكاتب، ابن قتيبة ت٢٧٦هـ، تحقيق محمّد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢- إعراب القران للنحاس ت٣٣٨هـ/عُني به خالد العلي، دار المعرفة، لبنان، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.

٣- البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي ت٧٤٥هـ، مطبعة السعادة، مصر-١٣٢٨هـ

٤- التحرير والتنوير، الطّاهر بن عشور، الدار التونسية للتوزيع والنشر.

٥- التصريفات/الشريف الجرجاني ت٨١٦هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٦- تفسير ابن عادل/ابن عادل، (المكتبة الشامة الاصدار الخامس)

٧- دراسات لاسلوب القران الكريم/محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨- دروس التصريف، محمدّ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٢، ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م.

٩- ديوان الفرزدق، شرحه وضبط نصوصه وقدم له د.عمر فاروق، ط١، ١٩٩٧، بيروت

١٠- شرح شافية ابن الحجاب، الرضي الاستراباذي، تحقيق محمد الزفزاق ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية.

١١- شرح كافية ابن الحاجب/الرضي الاستراباذي، مطبعة حجازي، القاهرة-١٩٣٩، نقلاً.

١٢- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان السرافي ت ٣٦٨هـ، تحقيق احمد حسن مهدي وعلي سيدّ علي، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٣- كتاب سيبويه/أبو بشر عمرو بن عثمان(سيبويه)ت ١٨٠هـ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٥، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩.

١٤- لسان العرب، ابن منظور، ت ٧١١هـ، عُني به امين محمد، ومحمد صادق، دار احياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ط٣.

١٥- المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، د.مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط٢، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥.

١٦- المصباح المنير، الفيومي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٤٢هـ-٢٠٠٠م.

١٧- المغني في تصريف الافعال، د.محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث-القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٨- المفردات في غريب القران، الراغب الاصفهاني ت٥٠٢هـ، تقديم وائل احمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٩- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبّرد ت٢٨٥هـ، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٠- نظم الدرر، في تناسب الايات والسور، للبقاعي، مجلس دائرة المعارف العثمانية- مجيد آباد.